



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

بحر غزة... خطر الاقتراب



Photo: Ali Jadallah

تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال

النصف الأول من العام 2022

يعتبر القطاع البحري في قطاع غزة أحد مصادر الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص قطاع الصيد، إذ يوفر فرص عمل للصيادين والعاملين في المهن المرتبطة الأخرى، مثل صناعة المراكب وصيانتها، وصيانة المعدات والشباك، وتجارة الأسماك وما يرتبط بها من عمليات نقل وغيرها. وبالتالي فهو يشارك في دعم الناتج القومي الإجمالي، كما يسهم في دعم سلة السكان الغذائية.

وقد تعرّض هذا القطاع على مر السنوات إلى عمليات تدمير منظمة قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تلاحق هذه القوات الصيادين في عرض البحر، وتطلق النار تجاههم، وتوقع القتلى والجرحى في صفوفهم، وتعتقلهم، وتدمّر وتصادر معداتهم، وتغلق البحر أمام النشاط البحري، وتحدد مساحات الصيد وتقلّصها، وتفرض حظراً كلياً أو جزئياً على إدخال أنواع مختلفة من المعدات والمواد اللازمة لاستمرار عملية الصيد بشكل عام.

ووفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي يتابعها مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد وثّق مركز الميزان استمرار وتيرة أشكال مختلفة من الانتهاكات الإسرائيلية تجاه قطاع الصيد في قطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2022، بواقع (225) انتهاكاً، ما يؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والتقارير الصادرة عن المركز، حول سعي قوات الاحتلال الإسرائيلية الحثيث من أجل تدمير قطاع الصيد في قطاع غزة.

وتتركز انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في أنماط رئيسية، هي: أولاً، تقييد مساحة الصيد المسموح العمل فيها للصيادين الفلسطينيين، وثانياً، إطلاق النار تجاه الصيادين وملاحقتهم أثناء تواجدهم على متن مراكبهم في عرض البحر، وإيقاع القتلى والجرحى في صفوفهم، وثالثاً، اعتقال الصيادين من عرض البحر، وأخيراً الاستيلاء على مراكب الصيادين والمعدات الموجودة على متنها، وتخريبها لشباك الصيد والمولدات الكهربائية والإشارات الضوئية.

يتضرر بفعل هذه الانتهاكات العاملون في قطاع الصيد عموماً، وتراجع مكانة هذا القطاع بتراجع فرص العمل والأغذية التي يوفرها، فضلاً عن تعطل إمكانية توسيعه ليلبي احتياجات المجتمع المترافقة مع الزيادة الطبيعية لأعداد السكان. وقد انعكست تلك الانتهاكات سلباً على أعداد العاملين في قطاع الصيد، إذ بلغ عدد الصيادين والعاملين في الحرف المرتبطة بالصيد لعام 2021، بقطاع غزة (4500) عاملاً، من بينهم (3606) صياداً.¹ في

حين أشارت إحصائيات سابقة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد العاملين في القطاع ذاته في العام 1997 كان (10,000) عاملاً.

ويأتي التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها، والكشف عن أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها، وإضعاف المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية.

¹ المعلومات حول أعداد العاملين في قطاع الصيد مستقاة من نقابة الصيادين الفلسطينيين.

يرصد مركز الميزان لحقوق الإنسان عبر تقرير "بحر غزة ... خطر الاقتراب" أبرز أنماط الانتهاكات الإسرائيلية خلال النصف الأول من العام الحالي 2022، بحق القطاع البحري في قطاع غزة عموماً، والصيادين منهم على وجه الخصوص، التي أسهمت في تقويض قطاع العمل البحري في قطاع غزة وشكلت عائقاً أساسياً وما تزال، أمام استمراره في تأدية أدواره الاقتصادية والغذائية.

توطئة:

تمنح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في المادة (3)، للدول أن تحدد "عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً". كما تمنحها في المادة (56)، الحق باستغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تمتد إلى 200 ميلاً بحرياً، حيث أن "للدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية... وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصادي للمنطقة، كإنتاج الطاقة والمياه والتيارات والرياح".

فلسطينياً، نُظِم الوضع القانوني لشاطئ بحر قطاع غزة من خلال اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي أقيمت بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، وُحددت مساحة الصيد التي يسمح للصيادين العمل فيها بعمق (20) ميلاً بحرياً على امتداد شاطئ قطاع غزة البالغ حوالي 40 كيلو متراً، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة، وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي.

وبالرغم من الظلم الذي وقع بحق الفلسطينيين بموجب هذه الاتفاقيات، إذ خالفت بنودها الحقوق الموكلة للدول كما نصت المواثيق الدولية بهذا الشأن، فإن قوات الاحتلال لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، وقصّت بتاريخ 1996/3/22، مساحة الصيد الفلسطينية إلى (12) ميلاً بحرياً فقط، وأتبع ذلك بحظر عمل الصيادين في مساحة تُقدّر نسبتها بحوالي 85% من مساحة الصيد الواردة في الاتفاقيات، وحصرت مساحة الصيد المسموح للصيادين العمل فيها في أغلب الأوقات ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية، وأغلقت البحر ومنعت الصيد بشكل كامل في أوقات أخرى.

ترافق كل ذلك مع استهداف قوات الاحتلال للصيادين بالقتل والاعتقال ومصادرة مراكبهم وتخريبها، وذلك بوتيرة منتظمة كشفت عن سياسة تتبعها تلك القوات بحق الصيادين وقطاع الصيد في فلسطين، تهدف إلى تقويض سبل عيشهم، وتمسّ بجملتهم حقوقهم الإنسانية التي كفلتها جملة المواثيق والأعراف الدولية.

مركز الميزان إذ يرفض أن تكون اتفاقية أوسلو مرجعاً صالحاً لتنظيم العلاقة بين السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، فإنه يصرُّ على أن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هما المرجعان الرئيسيان لتنظيم العلاقة بين الطرفين. بذلك فإن كل انتهاك يطاق قطاع الصيد الفلسطيني، بما فيه تلك الانتهاكات التي نُظِّمت في بنود الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، والتي فرضتها قوات الاحتلال على الفلسطينيين، تشكل تعدٍ على حقوق الإنسان وتتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتستلزم تحمل كافة الأطراف الدولية مسؤوليتها القانونية والأخلاقية.

انتهاكات قوات الاحتلال في عرض بحر قطاع غزة

العدد	نوع الانتهاك
225	إطلاق نار
16	أعداد الإصابات
41	أعداد المعتقلين
5	أعداد حالات التخريب لأدوات الصيد
12	أعداد القوارب التي تم مصادرتها

جدول يوضح إجمالي الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال النصف الأول من العام 2022

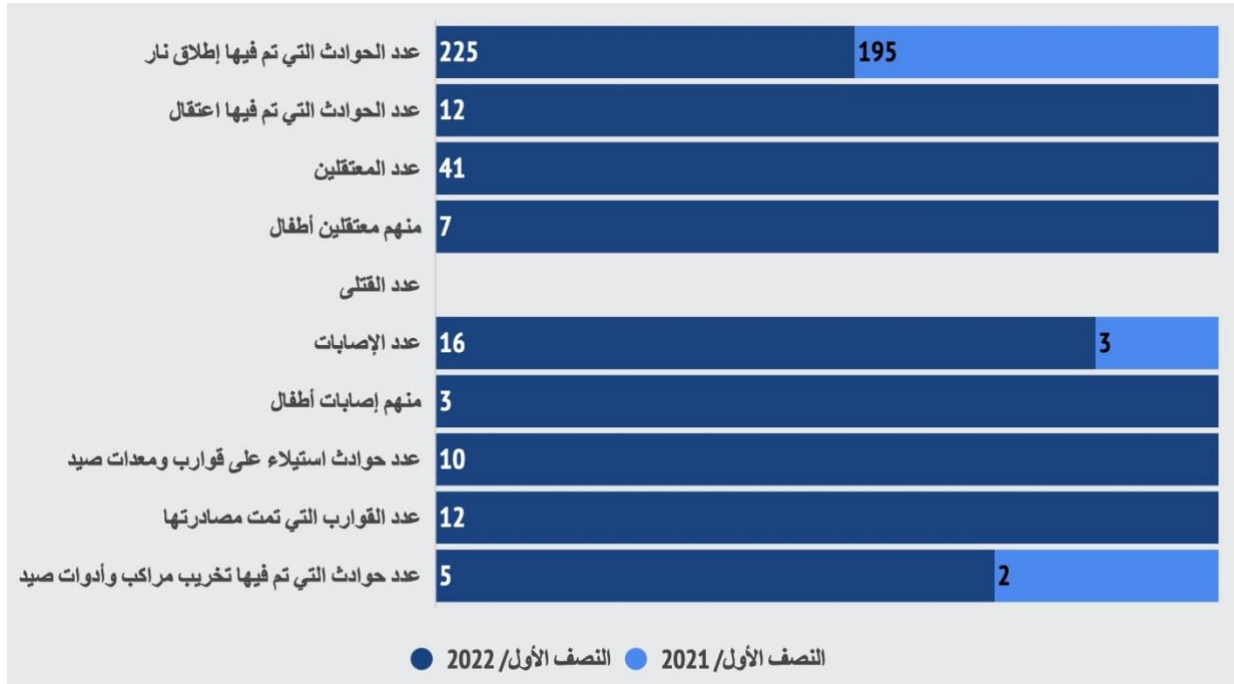
واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام الحالي 2022، استهداف العاملين الفلسطينيين في عرض البحر مقابل شواطئ قطاع غزة، وتتنوع تلك الانتهاكات بين إغلاق البحر ومنع الصيد بشكل كامل أو تقليص مساحات الصيد بشكل متكرر، وبين إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف الصيادين، وتخريب مراكب الصيادين ومعداتهم.

وتبرز نتائج توثيق المركز للانتهاكات الإسرائيلية لا سيما بحق الصيادين الفلسطينيين، وبالمقارنة مع السابق 2021، فإن عمليات استهداف الصيادين قد تصاعدت لا سيما فيما يتعلق بالاعتقال والإصابة، وتخريب، ومصادرة المعدات، والمراكب.

الجدول التالي يوضح ازدياد أعداد الانتهاكات لهذه الفترة من العام، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي 2021

النصف الأول/ 2022	النصف الأول/ 2021	انتهاكات الاحتلال في المناطق مقيدة الوصول بحراً
225	195	عدد حوادث انتهاكات الاحتلال في المناطق مقيدة الوصول بحراً
225	195	عدد الحوادث التي تم فيها إطلاق نار
12	0	عدد الحوادث التي تم فيها اعتقال
41	0	عدد المعتقلين
7	0	منهم معتقلين أطفال
0	0	عدد القتلى
16	3	عدد الإصابات
3	0	منهم إصابات أطفال
10	0	عدد حوادث استيلاء على قوارب ومعدات صيد

12	0	عدد القوارب التي تمت مصادرتها
5	2	عدد حوادث التي تم فيها تخريب مراكب وأدوات صيد



تقليص مساحات العمل البحري

عمدت قوات الاحتلال على الاستمرار في تقليص مساحات الصيد البحري أمام الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر قطاع غزة، وصولاً في بعض الأحيان إلى منع النشاط البحري بشكل كامل، حيث تستهدف المراكب التي تخالف إرادتها وتصادرها أو تخريبها كما تعتقل الصيادين المتواجدين على متنها، مستخدمة ذلك كعقوبة جماعية ضد السكان المدنيين وفي إطار فرضها لشروطها السياسية، دون الالتفات إلى الواقع الإنساني وحاجات السكان؛ وذلك في مخالفة واضحة وانتهاك جسيم للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، وجملة المواثيق والقوانين الدولية.

وتراوحت مساحات الصيد المسموحة العمل فيها أمام الصياد الفلسطيني في نطاق (6) أميال بحرية في محافظتي غزة وشمال غزة، و(15) ميل بحري في محافظات الوسطى، وخان يونس، ورفح جنوب القطاع، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي، ما يحرم الصيادين من الوصول إلى أماكن الصيد التي تتوفر فيها أنواع مختلفة من الأسماك.

تجدر الإشارة إلى أن عمليات التقليص والزيادة في مساحات الصيد التي تحددها قوات الاحتلال تبقى دون الحدود المقررة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للبحار، أو اتفاقية أوسلو. وقد رصدت التغييرات في مساحات الصيد دون أن يجري احتسابها ضمن العدد الإجمالي للانتهاكات.

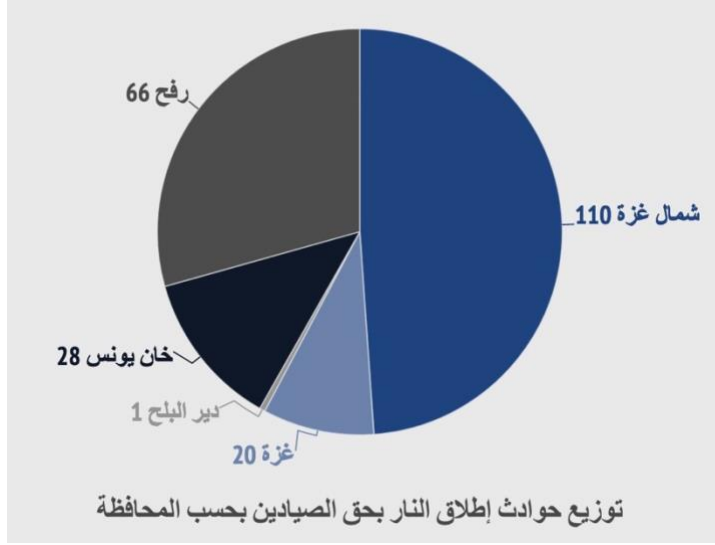
إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر

واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام الحالي 2022، استهداف الصيادين الفلسطينيين بالقتل والإصابة، وذلك عبر ملاحقتهم في عرض البحر، ومحاصرتهم، وإطلاق النيران تجاههم.

وتكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن إطلاق النار تجاه الصيادين يشكل نمطاً منظماً يستهدف انتهاك الحق في الحياة وأمن وسلامة الصيادين، وسياسة تهدف إلى تعطيل أعمال الصيد والاستفادة من الموارد البحرية، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول بجرأً.

في ذات السياق، يؤدي استهداف الصيادين بالقتل والإصابة، إلى إفقاد أسرهم المُعيل ومصدر الدخل، كما تتسبب بإقعاد الصيادين عن العمل بشكل دائم أو مؤقت، بالتالي فإن آثار الانتهاك تتسحب على الأسرة بأكملها.

وقد سُجِّل خلال النصف الأول من العام 2022، إطلاق الزوارق الحربية نيران رشاشاتها تجاه مراكب الصيادين (225) مرة، ما أدى إلى إصابة (16) مواطناً بجروح مختلفة.

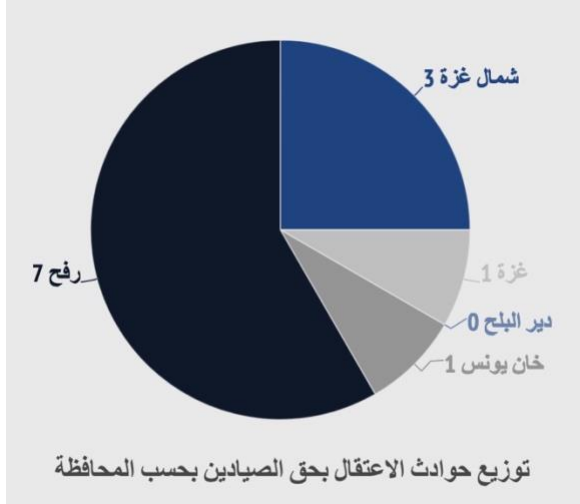


المحافظة	عدد الحوادث	عدد الإصابات	منهم إصابات أطفال
شمال غزة	110	8	3
غزة	20	3	0
دير البلح	1	0	0
خان يونس	28	0	0
رفح	66	5	0
المجموع	225	16	3

جدول توزيع حوادث إطلاق النار بحق الصيادين بحسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2022

الاعتقال

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الصيادين الفلسطينيين بالاعتقال التعسفي خلال النصف الأول



من العام الحالي 2022، وذلك عبر إطلاق النار تجاه مراكبهم ومحاصرتها من ثم اعتقالهم أثناء مزاولتهم مهنة الصيد في عرض البحر، ما مثل انتهاكاً مستمراً للحق في الحرية والأمن الشخصي.

وتجبر قوات الاحتلال المعتقلين على خلع ملابسهم والسباحة في مياه البحر حتى في فصل الشتاء، وتحتجزهم لفترات مختلفة وتخضعهم للتحقيق المذل، وتمارس بحقهم مختلف أشكال التعذيب الجسدي واللفظي، وتحط من كرامتهم الإنسانية.

تشير عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أن استمرار اعتقال الصيادين بشكل منظم يعبر عن سياسة تتبناها قوات الاحتلال تهدف إلى إذلال وتقييد حرية عمل الصيادين الفلسطينيين وبالتالي فرض منطقة مقيدة الوصول بحراً.

الجدول التالي: يوضح أعداد المعتقلين حسب محافظة الاعتقال

المحافظة	عدد الحوادث	عدد المعتقلين	الأطفال منهم	معتقلين تم الإفراج عنهم	معتقلين لم يتم الإفراج عنهم
شمال غزة	3	11	3	11	0
غزة	1	2	0	2	0
دير البلح	0	0	0	0	0
خان يونس	1	2	0	2	0
رفح	7	26	4	21	5
المجموع	12	41	7	36	5

الاستيلاء على المراكب وتخریب معدات الصيد

وإصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2022، انتهاك الحق في حماية الممتلكات الخاصة للصيادين الفلسطينيين، أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة. حيث استمرت عمليات تخریب مراكب الصيادين الفلسطينيين والمعدات الموجودة على متنها.

وتقوم الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال بملاحقة المراكب البحرية الفلسطينية، ومحاصرتها وإطلاق النار نحوها وتخریب معدات الصيد الخاصة بالصيادين: من شباك الصيد والمولّدات الكهربائية والإشارات الضوئية والمجذاف، وبالتالي إفقاد أصحابها مصدر الرزق الوحيد لديهم.

تأتي هذه الانتهاكات في الوقت الذي تفرض فيه قوات الاحتلال حصاراً مشدداً على قطاع غزة، لا سيما واردات قطاع غزة فيما يخص المعدات البحرية وكذلك المواد المستخدمة في صناعة هذه المعدات، بحيث يتعدّر على الصيادين توفير معدات جديدة نظراً لسخّها وارتفاع أسعارها، ما يفقد الصيادين الذين صودرت معداتهم مصدر رزقهم الوحيد، وتعطلهم قسراً عن العمل وتفقرهم. وقد وثق مركز الميزان خلال فترة التقرير، أسفر عن استيلاء (12) مركب صيد، وتخریب (5) مراكب.



Photo: Anne Paq

الخاتمة

يُخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ترتكب انتهاكات منظمة وجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ طالت هذه الانتهاكات الحق في العمل والاستفادة من الثروة البحرية، والحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، والحق في الحماية من الاعتقال التعسفي، والحق في حماية الممتلكات الخاصة.

هذا وعمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل نمو بنية الاقتصاد الفلسطيني بما فيه قطاع الصيد، عبر سياسة منظمة للاستحواذ على ثروات الفلسطينيين الطبيعية، وحرمانهم من استثمارها، في الوقت الذي تدفقت فيه المنتجات الإسرائيلية وأنواع الأسماك الأقل جودة إلى السوق الفلسطينية، فيما يعتبر انتهاكاً إضافياً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي يلزم الدولة المحتلة باستغلال الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة لصالح منفعة السكان الأصليين.

وإذ يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان إدانته الشديدة لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال، فإنه يحمل تلك القوات المسؤولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها مُلزمة باحترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة للسكان الفلسطينيين، وتنفيذ واجباتها القانونية التي يفرضها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باعتبارها قوة احتلال.

انتهى

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين - قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة
عكيلة للبترو، (مقر السفارة الروسية سابقاً) -
ص.ب: 5270

تيليفاكس: +970-(0)8-2820442 /7

مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق
الأول، ص.ب: 2714

تيليفاكس: +970-(0)8-2484555 /4

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان - عمارة قشطة - الطابق الأول

تيليفاكس: +970-(0)8-2137120

البريد الإلكتروني:

info@mezan.org

mezan@palnet.com

الصفحة الإلكترونية:

www.mezan.org



© حقوق الطبع محفوظة، مركز الميزان لحقوق الإنسان

2022